

الأب الدكتور جورج حبيقة. — في /مستقبل لبنان بين الثوابت والهواجس
:Annales de philosophie et des sciences humaines. — N°
ص. ٤٣-٥٠، 20 (2005).

عنوان الغلاف : Annales de philosophie et des sciences
humaines

I. الإنسانية — III. الإنسان — فلسفة II. لبنان — الأحوال الاجتماعية I.
فلسفة

PER L1044 / FP175833P

مستقبل لبنان بين الثوابت والهواجس

الأب الدكتور جورج حبيقة

نائب رئيس جامعة الروح القدس - الكسليك

Dans le répertoire des constantes du Liban, P. Georges Hobeika cite en premier lieu le fait que le pays des cèdres n'a jamais vécu en dehors de la sphère des dangers. Son sort est d'être sans cesse dans une situation fragile. Cela tient à la philosophie humaniste qui sous-tend le système politique du Liban qui repose sur le respect total des particularités des composantes religieuses et culturelles de la nation pluraliste. Aussi l'unité nationale est-elle constamment une conquête quotidienne sur l'échec. Cette fragilité illustre parfaitement jusqu'à quel point la démocratie libanaise épouse aussi bien la dignité de la condition humaine que ses faiblesses. Ainsi, le Liban, pays des minorités, a su mettre en place un équilibre politique instable, sans chavirer dans la dictature militaire qui renforce facticement et éphémèrement les assises de l'État. Parmi les avantages qui découlent de cette instabilité humanisatrice, P. Hobeika cite celui de l'alternance pacifique au pouvoir, conformément aux échéances prévues par la constitution, chose qu'on ne trouve nulle part ailleurs dans les pays arabes, où le parti unique ou la dynastie sont durablement et sans partage au pouvoir, non par un suffrage universel, mais le plus souvent par un coup d'État. En plus, P. Hobeika fait remarquer que le Liban est l'unique pays dans la Ligue Arabe où nous nous surprenons à trouver des ex-présidents, toujours en vie, avec garde de corps et traitement mensuel.

En ce qui concerne la deuxième constante, P. Hobeika croit pouvoir affirmer que le Pacte national constitue un événement politique majeur dans un Orient géré de plus en plus par l'uniformité et parfois par l'ostracisme religieux. Dans son approche de la philosophie qui inspire le Pacte national, P. Hobeika trouve opportun de faire un rapprochement avec « l'Alliance de la Médine » que le Prophète Mahomet a signée avec les Juifs et les Chrétiens. Les clauses de cette alliance stipulent que les tâches administratives relevant de la gestion des affaires de la cité sont réparties à part égale. L'autre, différent dans sa culture et dans sa religion, est considéré comme un associé et partenaire. Toujours est-il que cette Alliance qui jette les premiers fondements des droits de l'homme, qui il soit et où il soit, et assoie un modus vivendi égalitaire dans une société plurielle, sera tout malheureusement plus tard remplacée par la chari'a islamique, comme seule constitution pour la Médine. C'est en quelque sorte le Pacte national du Liban, souligne P. Hobeika, qui redonne vie à « l'Alliance de la Médine » et par ricochet à « l'Alliance des Justes », et fait reposer le régime politique sur la reconnaissance de l'autre dissemblable en tant que partenaire à part entière dans l'unité différentielle de la cohésion fonctionnelle de l'État consensuellement pluraliste.

في الفلسفات القديمة، وبخاصة اليونانية منها، يستوقفنا التشديدُ البينُّ على أنَّ الزمنَ إنما هو عامل تَهْدِيمٍ وتقويضٍ للكيان الإنساني والمجتمعات والثقافات، أكثر منه عامل تنمية وإنصاح لهذه الطاقات كافة. إنَّ هذا المنحى التحليلي يستندُ في معطياته إلى جوهر الزمنِ بحدِّ ذاته. فالماضي هو ما حصلَ فعلاً وانتهى، والمستقبلُ هو ما لم يحصل بعد، والحاضرُ هو نقطةُ عبورِ المستقبلِ إلى رحابِ الماضي المندثر.

هذا هو حاضرُ الإنسان والكائنات جميعها، حاضرٌ هاربٌ بين دفتي الماضي والمستقبل. وهكذا يتبدى لنا بشكلٍ لا يداخله اللبسُ أنَّ الثابتَ في حاضرِ الإنسان هو التغييرُ، والواضحُ في مستقبله هو الغموضُ. وفي حركية هذا الوجودِ وتبدلته وضبايته، يسعى الإنسانُ، ذلك الكائنُ اللغزُ، العظيمُ والهشُّ في آن، الملقى في جدلية حياتية لم يخترها ولم يكن هو في أصلها بل أنه عبر الآخر، إلى تحقيقِ ذاته ضمن استحقاقاتٍ تدرجُ متفاوتةً في الأهمية، حتى تصبَّ مجتمعةً في استحقاقِ الموت الذي فيه يتحوَّلُ المستقبلُ إلى ماضٍ أبدي. من خلال معادلة الماضي والحاضر

والمستقبل، ينبغي على الإنسان أن ينمو كمشروعٍ حياتيٍ مشرّعٍ على كلِّ الإحتمالات، تسيّجه المخاطر، نعرفُ أين يتدبّر ولا ندري كيف وأين ومتى يكتملُ أو يسقط. ومن سمات هذا الكيان البشري الأساسية أنه يسكنه أبداً القلق، يُفتشُ من دون هواده عن حقيقة ذاته وحقيقة الكون المرمي فيه، وكلّما ظنَّ أنه قريبٌ منها، كلّما اكتشفَ أنّ ظنّه ضربٌ من التوغّل في الأوهام. من هذه المعطيات الأساسية في جوهر الإنسان ومقوّمات الزمن، أنطلقُ في مقاربتني لكيان لبنان في بعض من ثوابته وهواجسه.

من ثوابت لبنان أنه لم يكن يوماً بلداً عادياً. وتقومُ معجزةُ استمراريته على أنه لم يخرج قطُّ من دائرة المخاطر عبر كلِّ حقبات تاريخه الطويل والضارب في عمق الزمن الإنساني. قدره أن يعيش في خطر. ذلك أنه كان على الدوام، حتى الآن أقله، تلك المساحة الحرّة والفريدة لبشرية متألّمة، هاربة من عذابات ماضيها، تائهة في حاضرٍ متقلّبٍ وغامضٍ ومتوجّسةٍ من غدٍ أفجع وأهول، في شرقٍ ميّال، بالرغم من تكذّسات حضارته وثقافته وتقاطعها الغني، إلى نوعٍ من الأحادية اللغوية والدينية والسياسية والمجتمعية. من مصائب هذا الشرق الكبرى أنه يتوهم أحياناً أنّ الوحدة التي يسعى إليها كمدخلٍ إلى القوّة المنشودة، تولّدُ من رحم الإنصهار. وحده لبنان الذي تأنسَ حتى المرض والهزال على وقع حُرّيات الناس وتطلّعاتهم وآلامهم وتشردهم، استطاع أن يسقط، بممارسةٍ يوميةٍ دوّية وهادفة، مبدأين خطيرين، الإنصهار والتسامح اللذين يتعارضان وحقوق الإنسان الطبيعية والأساسية، ويتهددان بالتالي، باستمرار، شرقنا الذي غالباً ما ينزلقُ إلى منطقٍ اختزالٍ الآخر المختلف وتهميشه ثم إلغائه.

إنّ الإنصهار الذي تتناوله وتشدّد عليه، بكلّ أسف، نصوصُ اتفاقية الطائف ويطفو كزبدٍ مرّضيٍّ على سطح الخطب السياسية، إنّما هو مصطلحٌ يُستعمل، أصلاً وحصراً، للمعادن التي تدخل متنوّعةً إلى الأتون لتخرج منه شكلاً واحداً ولوناً واحداً وتركيباً كيميائياً واحداً. فلبنان لم يعيش قطُّ هذه الحالة الإنصهارية المذوّبة لحقّ الآخر بالاختلاف. تقومُ رسالة لبنان الاجتماعية والسياسية على أنه ليس مطلقاً مشروع انصهار، بل دائماً مشروعٌ وحده إنسانيةٍ ووطنيةٍ بين عائلاتٍ روحيةٍ

ومجموعات إتيية وثقافية وحضارية، على شاكلة وحدة الجسد القائمة على التكامل الوظيفي بين خلايا وأعضاء لا يجمعها إلا الإختلاف في التآلف. وكما كانت الفلسفات اليونانية تنطلق من هيكلية الجسد البشري لنضع تصوّراً لأكمل تصميم إداري للمدينة الفاضلة والمثالية، كذلك علينا أن ننظر إلى سر الحياة الذي يأخذ من جسدنا مدى مميّزاً لتمظهره. هل أمعنا النظر في وظيفة كل عضو وكل خلية، وكيف يتم التكامل والتناسق في التمايز؟ إذا انصهر جسدنا وأصبح عضواً واحداً، هل يبقى حياً، ألا تهجره الحياة وتدعه أشلاء هامدة، ترتع فيها سكينه الموت؟ هل نريد للبنانا خطر الحياة في الوحدة، أم طمأنينة الموت في الإنصهار؟ الحياة لا تسكن إلا في التنوع، والموت لا يقيم إلا في الأحادية.

فإذا طالعنا ما يُشرّف في أيامنا الحاضرة من أبحاث علمية حول علم الوراثة، لَنرانا منذهلين أمام ما ينجلي من أسرار طبيعتنا البشرية. في كتابه "ما هي الوراثة، مدخل إلى علم الحياة"، يقول العالم الفرنسي Albert Jacquart إن الأهل في أقصى درجات رغبتهم يتمنون أن ينقلوا إلى أولادهم كل مخزونهم الجيني وحتى ذاكرة العائلة بأكملها، غير أن نواميس الطبيعة تتدخل لتردّهم. فهي لا تسمح بالعبور إلى الأولد إلا للنصف فقط من هذا المخزون الجيني الآتي من الأب والأم، وأما النصف الثاني فيخضع إلى تراكيب تتحكّم فيها الفوضى الكاملة. فتكون الحصلة أن المزيغ الناتج عن الوراثة والجينات الجديدة المتمردة على كل تنظيم، يضعنا أمام إنسان جديد، لم تعرف البشرية مثله من قبل ولن تعرف مثيلاً له من بعد. والقسمات الخارجية حيث نفرح بتلمس بعض من الشبه مع أحد الأهل، لا تتعدى كونها وشاحاً سطحياً يخفي تحت طياته إنساناً فريداً من نوعه. وهذا الأمر ينطبق على جميع الكائنات الحية والجامدة من دون استثناء.

أمام هذا التنوع المذهل في المخلوقات، من يجرؤ منطقياً أن يفكر بإطلاق برنامج انصهاري للجماعات والثقافات واللغات التي تدخل في صياغة الأوطان كافة؟ إنه ضرب من المحال. لنأخذ مثلاً على ذلك الإنصهار اللغوي الذي قامت به فرنسا في الأجيال الغابرة من خلال فرضها اللغة الفرنسية الباريسية على كل مقاطعات الإمبراطورية الفرنسية، ومنعت بتدابير قمعية التداول

باللغات الإقليمية من بروتون وباسك واوكسيتان وغيرها. ما كانت النتيجة بعد أجيالٍ من القمع اللغوي؟ إنها قراراتُ السلطة المركزية أمام مناعة حق الاختلاف في البلد الواحد، وما كان من البرلمان الفرنسي إلا أن شرّع أخيراً الإقليمية اللغوية Régionalisme linguistique، وبات بمقدور كلّ فرنسي أن يتابع دروسه باللغة الإقليمية التي يختارها. في كندا التي تتكوّن من جماعاتٍ متعدّدة التاريخ والدين والثقافة والحضارة، تعمل الحكومة هناك على تعزيز هذه الفروقات وإدارتها بحكمة كبيرة عبر تشجيع مالي وسياسي للإبقاء على هذه المكونات الحضارية كإرث تعدّدي للدولة الكندية الإتحادية. لذا نرى أنّ من يهاجر إلى كندا لا يصطدمُ برفض لذاته المختلفة، بل بالعكس، يلقى تشجيعاً رسمياً للمحافظة على فرادة آخريته، الأمر الذي يرتدُّ خيراً على المجتمع بأسره، إذ يندمج المرء فيه بقدر عالٍ من التناغم في الاختلاف. وإذا عدنا إلى التاريخ اليوناني القديم، نرى أنّ الإغريق طوّروا صيغتين متناقضتين لإدارة الموارد البشرية.

كانت اسبرطة شديدة الحرص على تماسك أهلها وانصهارهم في بوتقة واحدة؛ فطردت كلّ غريبٍ ولم تدع في المدينة إلا من ثبتت أصله دمه ودينه وثقافته. وأرست حكماً عسكرياً اوليغارشياً مرهوب الجانب. في مقابل اسبارطة، كانت أثينا تجسّد صورة معاكسة. نظامها ديموقراطي بفضل عبقرية بريكلس. أبوؤها مشرعة أمام كلّ عاشقٍ للمعرفة وللبحث عن المطلق. مدارسها متنوّعة وحرّة. عند اندلاع الحرب بين هاتين الحضارتين، كان الإنتصار العسكري لعصيبة اسبارطة، والهزيمة لأثينا الكوسموبوليتية والديموقراطية. ولكن أمام محفل التاريخ، من يذكر بعد أمجاد اسبارطة العسكرية، وعنصريتها واعتزازها بالفارغ بالمحافظة على نظافة عرقها ودمها ودينها؟ اندثرت حضارة اسبارطة المجرّفة ثقافياً وإنسانياً، وأثينا المهزومة عسكرياً خلّدت في سجلات الفكر والإبداع والفلسفة والعلوم. نستخلص مما سبق أنّه كلما كانت الدولة حاضرة للفروقات وراعية لها بإخلاصٍ واقتناع، كلما كان المجتمع أكثر تماسكاً وأشدّ اتحاداً وأصلب استمرارية في الإستحقاقات الحرجة. وبقدر ما تسعى الأنظمة إلى عمليّات إنصهارية، بقدر ما تمسّ حقوق الإنسان الأساسية ونواميس الطبيعة كما بينّا أعلاه، وتجذّر، بالتالي، الهشاشة في

جسد الوطن، فيتداعى وينهار عند كل اهتزازٍ قوي. وخيرٌ دليلٍ على ذلك ما حدثَ في الإتحاد السوفياتي.

أما بالنسبة إلى مفهوم التسامح، ولئن عرّفَ هذا المصطلح رواجاً كبيراً بشكلٍ خاص في عصر التنوير واعتُبر شرطاً أساسياً لتلاقي الشعوب التمايزة وتضامُنهم، فإنني أرى فيه، من زاويةٍ بحث فلسفية، مسأً قاسياً بحقوق الإنسان الطبيعية والأساسية، إذ ينطوي على المدلولات السلبية التالية: التسامحُ هو المقتدرُ الذي يتحمّل وجودَ الآخر المختلف والمستضعف ويسمحُ له بالبقاء معه لا كشريكٍ متساوٍ في الحقوق والواجبات، بل كإنسانٍ ينتهي طموحه عند سقف الإستمرارية في الحياة ليس إلّا. في التسامح، يستعطي الإنسانُ الأقلّي بقاءه في الوجود من الآخر الأَكثري والقوي. في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تردُّ كلمة تسامح مرةً واحدة في المادة ٢٦، الفقرة الثانية التي تعالجُ أهدافَ التربية ومنها "تعزيزُ التفاهم والتسامح والصدّاقة بين جميع الشعوب والمجموعات العنصرية أو الدينيّة". ونظراً إلى المضامين السيئة التي ينطوي عليها هذا المصطلح، كان لزاماً على الأونسكو أن تُصدّر وثيقةً دوليةً تحت عنوان: "إعلان المبادئ في التسامح"، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥، تُشدّد فيها على أنّ التسامح هو احترامٌ غيرٌ منقوصٍ لحقوق الإنسان بكاملها.

هذا هو البُعدُ الذي سعى لبنانُ دوماً إلى عيشه، بإعطائه كلَّ مضطهد وكلَّ هاربٍ وكلَّ امرئٍ خائفٍ على ذاته في هذا الشرق المعلّق على خشبة الأحادية، بعضاً لا يستهانُ به من حقّه الإنساني في وجودٍ حرٍّ وكريم. فكان ما نسّميه الميثاقُ الوطني أو الصيغة اللبنانية التي نستشفُّ منها امتداداً مباشراً لآ مواربة فيه "ميثاق المدينة" المبرم في زمن النبي محمد بين اليهود والنصارى والمسلمين، والذي يُنشئُ بصريح العبارة مجتمعاً سياسياً واحداً تحت لفظة أمة، في تعددية دينية وثقافية. غير أنّ هذا الإتفاق الذي يعتبره الباحثون أولَ نصٍّ في القانون المدني العربي، سقط ودخل بعده الإسلامُ تدرّجياً في ذهنيّة مغايرة، من دون أن يفقد كلياً بعض الحنين المتقطع إلى ما تداعى من رويحة "ميثاق المدينة" وفلسفته، كما يظهرُ لنا ذلك من تساؤل عمر بن الخطّاب وتأنيبه: "كيف

تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" .

يرى المحللون في هذا الكلام أولُ مُسوّدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نقرأ في المادة الأولى: " يولد جميعُ الناسِ أحراراً متساوين في الكرامةِ والحقوقِ وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعاملَ بعضهم البعض بروحِ الإخاء " . من هنا القفزة النوعية التي أنجزتها الصيغة اللبنانية أو الميثاق الوطني عندما أبى أن يُبقيَ أحداً أو جماعةً من اللبنانيين خارجَ التمثيلِ النيابي وخارجِ السلطة، وحالَ دون استئثارِ آية طائفةٍ بإدارة دفة الحكم أو السيطرة على الآخرين أو تطويرهم أو إلغائهم، وأرسى الحكمَ على قاعدة الاعترافِ بالآخر المختلف ليس كعدوٍ لي أو خطرٍ على نموّ ذاتي المغايرة، بل شرطٌ أساسي لتأطير ذاتي ولوجودها، إذ لولا الآخر لما كان من الممكن أن أعي ذاتي في غيريتها. وهكذا بات الآخرُ دينياً وعرقياً وثقافياً، بفضل الصيغة اللبنانية، جزءاً لا يتجزأ من ذات الجميع، وشريكاً فاعلاً لا متفرجاً في رسم السياسات التي من خلالها تُدارُ شؤون لبنان كافةً. وكذلك بفضل الميثاق الوطني، قامت الديمقراطية اللبنانية على التناوب السلمي على الحكم، وضمن مهلٍ زمنية محددة في الدستور، الأمر الذي يبدو نادراً في شرقنا العربي البائس .

لا نغالي البتة إذا قلنا في هذا المجال إن لبنان هو البلد الوحيد في جامعة الدول العربية الذي نرى فيه رؤساءً للجمهورية سابقين، يتمتعون بكامل حقوقهم، ويواصلون نشاطهم السياسي بكلّ حرية، وعند موتهم يُشيّعهم لبنان الرسمي، والشعبُ، والبعثات الأجنبية بكلّ إجلالٍ إلى مثوam الأخير . إنَّ هذا المشهد يكا د يكون حكرأ على لبنان . وأيضاً من ثوابت لبنان الأساسية تطبيقه الكامل للمادة الثامنة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : " لكل إنسان الحق في حرية الفكر والضمير والدين ؛ يشملُ هذا الحقُ حرية تغيير دينه أو معتقده، وحرية الإفصاح، سواءً بمفرده أو في جماعة مع آخرين، وفي الإطار العام أو في الإطار الخاص، عن دينه أو معتقده بالتلقين والممارسة والعبادات والفرائض " .